دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٣١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢

بالإشارة الى الموضوع اعلاه نودعكم ربطاً اقتراح قانون معجّل مكرّر يرمي إلى تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٣١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢ (قانون الاتصالات)

آملين من دولتكم الاطلاع واعطائه المجرى القانوني اللازم.

اقتراح قانون معجّل مكرّر

يرمي إلى تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٣١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢ (قانون الاتصالات)

مادة وحيدة:

أولًا: يُعدَّل البندان ٢ و٣ من الفقرة (أ) من «ثانياً» من المادة ٤٩ المذكورة على الوجه الآتي:

- في البند ٢: تُضاف عبارة «أو الشركة بعد موافقة الوزير» بعد عبارة «في حال اختيارهم للعمل في الهيئة».

- في البند ٣: تُستبدل عبارة «وموافقة الشركة على ذلك» بعبارة «وموافقة الوزير على ذلك»، وتُستبدل عبارة «وفقاً لأحكام هذا القانون» بعبارة «وفقاً لأحكام نظام الموظفين».

ثانيًا: يُلغى نص البند ٢ من الفقرة (ب) من «ثانياً» من المادة ٤٩ المذكورة ويُستعاض عنه بالنص الآتي:

خلافاً لأي نص آخر، ينتقل حكماً إلى شركة اتّصالات لبنان (ليبان تيليكوم) جميع العاملين في هيئة أوجيرو، من مستخدمين ومياومين ومتعاقدين، مع الاحتفاظ بكامل حقوقهم الوظيفية لجهة الأقدمية والتقديمات والأجور والتعويضات.

ينتقل إلى الشركة أجراء وزارة الاتصالات ومتعاقدوها الذين يختارون ذلك بعد موافقة الوزير، مع الاحتفاظ بكامل حقوقهم الوظيفية لجهة الأقدمية والتقديمات والأجور والتعويضات.

ثالثاً: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

بما أنّ القانون رقم ٤٣١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢ نصّ على إنشاء شركة اتصالات لبنان (ليبان تيليكوم) وانتقال مهام وموجودات وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو إليها، وأخضع انتقال العاملين لاختيار الشركة، وطبّق أحكام الفائض على من لا يتمّ اختياره؛

وبما أنّ العاملين في هيئة أوجيرو، على اختلاف فئاتهم، أمّنوا استمرارية الشبكة الثابتة وخدمات الاتصالات في أصعب الظروف، ولا سيما خلال الحرب، ويستحقّون ضمانة قانونية صريحة باستمرارية عملهم وحفظ حقوقهم؛

وبما أنّ أكثر من أربعين في المئة من العاملين في أوجيرو هم من المياومين، ومن حقّهم أن يُعاملوا أسوةً بزملائهم؛

وبما أنّ تفعيل الشركة يحتاج إلى خبرات العاملين في وزارة الاتصالات، ومن الضروري حفظ حقوقهم عند انتقالهم؛

وبما أنّ هذا التعديل لا يرتّب أعباء إضافية على الخزينة العامة، إذ يقوم على استمرارية العمل لا على تعويضات ترك الخدمة.

لذلك، نتقدّم باقتراح القانون هذا، راجين إقراره.

صفة العجلة

إنّ الإسراع في إقرار هذا الاقتراح ضروري لطمأنة العاملين في هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات، ولضمان استمرارية مرفق الاتصالات العام وانتظامه، ولمواكبة الخطوات التنفيذية لإنشاء شركة اتصالات لبنان، بما يحول دون أي انقطاع في الخدمة يمسّ المواطنين والاقتصاد الوطني.

النواب المقترحون:

١- النائب: .....
التوقيع: .....

٢- النائب: .....
التوقيع: .....

٣- النائب: .....
التوقيع: .....

٤- النائب: .....
التوقيع: .....

٥- النائب: .....
التوقيع: .....

٦- النائب: .....
التوقيع: .....

٧- النائب: .....
التوقيع: .....

٨- النائب: .....
التوقيع: .....

٩- النائب: .....
التوقيع: .....

١٠- النائب: .....
التوقيع: .....

بيروت، في ..... / ..... / ٢٠٢٦